

Distr.: General
3 December 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2022

31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير 2022، نيويورك

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة

أولاً - مقدمة

- 1 - أجرى مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي أول تحليل شامل لمساهمة البرنامج الإنمائي في مجال الحصول على الطاقة والانتقال إلى أشكال الطاقة المتجددة (DP/2022/9). ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم في مجال الطاقة منذ تسعينات القرن العشرين، ويرتبط هذا الدعم منذ أمد بعيد بأهداف المنظمة البيئية والإنمائية.
- 2 - ومن المتوقع أن يُستَرد بالتقييم في عملية تحديد وضع البرنامج الإنمائي إزاء الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وتفعيل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025، وتخطيط وتنفيذ البرامج والشراكات القطرية. والهدف من التقييم أيضا الاسترشاد به في استجابة البرنامج الإنمائي لحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الذي جددت الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى من خلاله التزامها بتحقيق الهدف 7 بحلول عام 2030.
- 3 - ويهدف التقييم إلى تزويد إدارة البرنامج الإنمائي والجهات المعنية بالبرنامج بتقييم مستقل لفعالية عمل البرنامج الإنمائي بشأن الحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة؛ وأهمية عمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال؛ والفرص المتاحة لدعم التمرکز الاستراتيجي وأداء عمل البرنامج الإنمائي في مجال الطاقة كأحد الحلول الإنمائية الستة التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي في الخطة الاستراتيجية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانيا - الحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة: السياق العالمي

4 - إن إمكانية الحصول على الطاقة شرط مسبق للصحة والتعليم والازدهار الاقتصادي، لذا فهي عامل مضاعف أساسي لجميع أهداف التنمية المستدامة. والطاقة المستدامة أيضا أساسية لدفع عجلة التقدم عبر الأهداف الأخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القضاء على الفقر (الهدف 1)، والقضاء على الجوع (الهدف 2)، والتمتع بالصحة الجيدة والرفاهية (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، وتوفير العمل اللائق وتعزيز النمو الاقتصادي (الهدف 8)، وتحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار وإقامة البنى التحتية القوية (الهدف 9)، والحد من انعدام المساواة (الهدف 10). وفي حين أن إمكانية الحصول على الطاقة هي في صميم هدف ضمان الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة (الهدف 7)، فإنها أيضا بالغة الأهمية وذات صلة كبيرة في سياق هدف المدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والحياة تحت الماء (الهدف 14)، من بين أهداف أخرى.

5 - ومع ذلك، فحتى عام 2019، لا يحصل 759 مليون شخص على أي شكل من أشكال الكهرباء، أي ما يعادل 1 من كل 10 أشخاص في جميع أنحاء العالم⁽¹⁾. ويعيش 75 في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁽²⁾. وهناك 2,6 بليون شخص آخرين - أي ما يقرب من واحد من كل ثلاثة أشخاص في جميع أنحاء العالم - يفتقرون إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيات ومصادر الوقود النظيفة اللازمة للطهي (ويُشار إليها باسم "الطهي النظيف"). ويرتبط التلوث الناجم عن الحرائق المفتوحة أو المواقد بالوفيات المبكرة التي تعرض لها 3,8 ملايين شخص⁽³⁾.

6 - وفي الوقت نفسه، تستمر عواقب تغير المناخ في الازدياد. وكانت السنوات فيما بين عامي 2010 و 2020 هي الأشد حرارة على الإطلاق، وكثيرا ما أثرت الزيادة الكبيرة في الظواهر الجوية القصوى على أضعف أجزاء العالم. ووفقا لمعهد الموارد العالمية⁽⁴⁾، فإن استهلاك الطاقة هو إلى حد بعيد أكبر مصادر انبعاثات غازات الدفيئة التي يسببها الإنسان، وهو مسؤول عن 73 في المائة من هذه الانبعاثات على الصعيد العالمي. وبالتالي، فإن إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ في قطاع الطاقة هي إجراءات محورية بالنسبة للمساهمات المحددة وطنيا، وكثيرا ما تمثل هذه الإجراءات الفرصة الكبرى الوحيدة للبلدان للسعي لتحقيق طموحاتها في مجال التخفيف من هذه الآثار وتحقيق طموحاتها الاجتماعية والاقتصادية. والتوسع في الاستثمارات والحلول في مجال الطاقة النظيفة هو حلقة الوصل بين كل من التحديين وهو أمر رئيسي لتحقيق طموحات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"، بحلول عام 2030.

(1) الوكالة الدولية للطاقة وآخرون 2021. Tracking SDG 7: The Energy Progress Report. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. متاح في: <https://trackingsdg7.esmap.org/>.

(2) الوكالة الدولية للطاقة (2020). SDG7: Data and Projections, IEA, Paris. متاح في: <https://www.iea.org/reports/sdg7-data-and-projections>.

(3) منظمة الصحة العالمية (2021). Factsheet: Household air pollution and health. متاح في: <https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/household-air-pollution-and-health>.

(4) معهد الموارد العالمية (2020). متاح في: <https://www.wri.org/insights/4-charts-explain-greenhouse-gas-emissions-countries-and-sectors>.

7 - ويتطلب الانتقال إلى نظام طاقة مستدام وخالي من الانبعاثات بحلول عام 2050 أن تتضاعف الاستثمارات السنوية في مجال الطاقة النظيفة (في جميع أنحاء العالم) إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، لتصل إلى حوالي 4 تريليونات دولار⁽⁵⁾. غير أن التقديرات الأخيرة المستمدة من سلسلة بحوث الطاقة المستدامة للجميع المعنونة "تنشيط التمويل" (Energizing Finance)⁽⁶⁾ تبين أن العالم يقف عند مستوى أقل بكثير من مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق وصول الجميع إلى الطاقة. وعلى نحو أكثر تحديداً:

(أ) تعرض تمويل الكهرباء في البلدان ذات التأثير الكبير - وهي البلدان العشرين الآسيوية والأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، التي تضم معاً أكثر من 80 في المائة من سكان العالم الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الطاقة - لانخفاض كبير في عام 2019 ليصل إلى 32 بليون دولار بعد أن كان 43,6 بليون دولار في عام 2018، وانخفض حجم التمويل الملتمز به لتوصيل الكهرباء إلى المناطق السكنية إلى 12,9 بليون دولار، وذلك أقل من ثلث الاستثمار السنوي المقدر بنحو 41 بليون دولار اللازم لتحقيق وصول الجميع إلى الكهرباء بحلول عام 2030؛

(ب) كما شهد الاستثمار في الطهي النظيف ركوداً، حيث انخفض إلى حد كبير عن مستوى الاستثمار السنوي المطلوب لتحقيق الوصول الشامل وهو 4,5 بلايين دولار. وقد تراجعت الالتزامات السنوية التي يجري تتبعها المتعلقة بالطهي النظيف في البلدان ذات التأثير الكبير إلى حوالي 130 مليون دولار فيما بين عامي 2015 و 2019 (باستثناء عام 2017 عندما انخفضت الالتزامات بشكل حاد إلى أقل من 50 مليون دولار)، ولا تزال حافطة الاستثمار في الطهي النظيف تهيمن عليها بضعة مشاريع كبيرة في عدد قليل من البلدان، بتمويل من عدد ضئيل من مقدمي رأس المال.

8 - وهذا العجز في التمويل يدعو إلى تجديد الالتزام والشراكات لتمويل الحصول على الطاقة، ولا سيما في البلدان التي لديها أعلى مستويات من الفقر في مجال الطاقة، ولتحقيق طموحات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً - دعم البرنامج الإنمائي للطاقة المستدامة

9 - يعمل البرنامج الإنمائي مع 170 بلداً وإقليماً من أجل: (أ) دعم البلدان لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030؛ (ب) ضمان تحقيق تحول عادل ومستدام في مجال الطاقة. وحتى الآن، تبلغ نسبة حافطة الطاقة للبرنامج الإنمائي من الصناديق الرأسية (أي التي تتألف من مشاريع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ) 541 مليون دولار، تتألف من 384 مليون دولار لمشاريع قيد التنفيذ، و 30 مليون دولار لمشاريع معتمدة، و 127 مليون دولار لمشاريع قيد الإعداد فعلياً⁽⁷⁾.

(5) الوكالة الدولية للطاقة. 2021. Net Zero by 2050. A Roadmap for the Global Energy Sector. متوفر في: <https://www.iea.org/reports/net-zero-by-2050>.

(6) Sustainable Energy for All (2021). Energizing Finance – Understanding the Landscape 2021. متاح في: <https://www.seforall.org/publications/energizing-finance-understanding-the-landscape-2021>.

(7) لضمان تحسين رؤية حافطة الطاقة للبرنامج الإنمائي بأكملها، يجري حالياً جمع البيانات عن مشاريع الصناديق غير الرأسية للبرنامج الإنمائي، بالتشاور مع الأفرقة الإقليمية والمكاتب القطرية.

10 - وعلى مر السنين، ركز البرنامج الإنمائي عمله في مجال الطاقة على ثلاثة مجالات هي:

(أ) دعم البلدان المنخفضة الدخل لتحسين فرص الحصول على الطاقة من خلال توصيل الكهرباء إلى المناطق غير المتصلة بالشبكة على مستوى المجتمعات المحلية، وتوصيل الكهرباء إلى المرافق الصحية؛

(ب) دعم البلدان المتوسطة الدخل لتسريع عملية انتقالها في مجال الطاقة. ويشمل ذلك دعم البلدان على تقديم وتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً كجزء من 'وعد المناخ'؛ ومساعدة المدن على أن تصبح أكثر استدامة من خلال التخطيط الحضري المتكامل وتعزيز التنقل بالوسائل الكهربائية وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني؛ وبلورة عرض جديد لدعم البلدان في إصلاح إعانات الوقود الأحفوري بطريقة منصفة اجتماعياً واقتصادياً؛

(ج) العمل في البيئات الهشة وبيئات الأزمات لتحسين قدرة المجتمعات النازحة والضعيفة على الصمود في المجالات المتعلقة بالطاقة.

11 - أولاً، بالنظر إلى المستقبل (وكما ورد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025⁽⁸⁾)، فإن الهدف من عمل البرنامج الإنمائي في مجال الطاقة هو زيادة فرص الحصول على الطاقة لمن هم أكثر تخلفاً عن الركب. ويهدف البرنامج الإنمائي من خلال تسريع الاستثمار في حلول الطاقة المتجددة الموزعة، ولا سيما لصالح الأشخاص الأصعب في الوصول إليهم وفي سياقات الأزمات، إلى زيادة فرص حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة. فعلى سبيل المثال، يعمل برنامج تسريع أسواق الشبكات المصغرة في أفريقيا على تحسين الجدوى المالية للشبكات المصغرة للطاقة المتجددة في 18 بلداً، مع تشجيع الاستثمار الخاص وتقليل التعريفات الجمركية وتوسيع نطاق الخدمات.

12 - وثانياً، يعمل البرنامج الإنمائي على تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة من خلال إحداث تغييرات في النظم تدعم الاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع، ولا سيما في البلدان ذات المستويات المنخفضة لتوليد الطاقة المتجددة أو التي تسجل معدلات ضعيفة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة. وسيستفيد هذا العمل من المكاسب التكنولوجية والابتكارات في مجال الطاقة النظيفة ونماذج العمل الجديدة في قطاع الطاقة.

13 - وسيؤدي التغيير إلى اختلالات. فتخفيض دعم الوقود الأحفوري أو تحويل حوافز الاستثمار، على سبيل المثال، سيُوجد فائزين وخاسرين. وسيعمل البرنامج الإنمائي على ضمان أن تكون هذه التحولات عادلة، وأن يكون أثرها على الضعفاء مفهوماً ومخففاً. ومع اعتماد نهج يتمحور على الإنسان، ينظر فيه مثلاً إلى الاستخدام الإنتاجي للطاقة باعتباره فرصة سانحة لا باعتباره تحديات تقنية، ستتشأ طبيعياً الحالة صلات بمجالات مثل الفقر أو المساواة بين الجنسين، مما يتيح اتباع نهج أكثر تكاملاً.

14 - ومن أجل تحقيق هذه الطموحات، تعهد البرنامج الإنمائي بتعبئة منظومة الأمم المتحدة بأكملها والدول الأعضاء والمؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص والأعمال التجارية لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف، مع التركيز على من هم أكثر تأخراً عن الركب من خلال الشراكات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة المستهدفين. ويرد أدناه وصف لأمثلة عن المبادرات والشراكات الرئيسية لقطاع الطاقة التي قام بها البرنامج الإنمائي.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022). الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025. متاحة في:

<https://www.undp.org/publications/undp-strategic-plan-2022-2025>

15 - ويتيح برنامج الشبكات المصغرة في أفريقيا فرصة لسد الفجوة في الوصول إلى الطاقة على نطاق واسع. وهو برنامج للمساعدة التقنية تقوده البلدان فيما يتعلق بالشبكات المصغرة، وينشط البرنامج في 18 بلدا أفريقيا بشكل أولي. ويتمثل هدف البرنامج في دعم الحصول على الطاقة النظيفة عن طريق زيادة الجدوى المالية للشبكات المصغرة المنخفضة الكربون في أفريقيا، وتعزيز الاستثمار التجاري المتزايد فيها، مع التركيز على وسائل خفض التكاليف ونماذج الأعمال المبتكرة. ويستهدف البرنامج صراحة أسواق الشبكات المصغرة التي هي في المراحل المبكرة، سعيا إلى تهيئة البيئة التمكينية اللازمة للاستثمار الخاص اللاحق على نطاق واسع. وسيبدأ التنفيذ في عام 2021 في مجموعتين من البلدان: إثيوبيا، وإسواتيني، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، ومدغشقر، وملاوي، ونيجيريا (المجموعة الأولى)؛ وبين، وتشاد، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، ومالي، وموريتانيا، والنيجر (المجموعة الثانية). وتضم هذه البلدان الـ 18 مجتمعة ما يقدر بنحو 312 مليون شخص محرومين من الكهرباء، أي أكثر من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ عددهم 548 مليون نسمة الذين لا يحصلون حاليا على الكهرباء. وهذا هو البرنامج الأكثر طموحا الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في مجال الحصول على الطاقة حتى الآن، وهو أحد أكبر برامج المساعدة التقنية في مجال توصيل الكهرباء إلى المناطق غير المتصلة بالشبكة في المنطقة الإقليمية، ويمكن توسيع نطاقه إلى أبعد من ذلك.

16 - ويهدف عرض الطاقة الذي يقدمه البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بمنطقة الساحل إلى ضمان أن تتمكن أفريقيا من تسخير إمكاناتها في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الساحل. وفي عام 2020، انضمت 18 وكالة تابعة للأمم المتحدة تحت قيادة البرنامج الإنمائي لوضع إطار، كجزء من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الحصول على الطاقة المتجددة. وتماشيا مع هذا الإطار، فإن البرنامج الإنمائي على وشك إطلاق برنامج طموح لتعزيز البيئة التمكينية اللازمة لنشر حلول الطاقة المتجددة للمناطق غير المتصلة بالشبكة، والتعجيل بالحصول على الطاقة المستدامة للاستخدام الإنتاجي والخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية الضعيفة في منطقة الساحل، ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المناطق الريفية، من خلال نهج كلي يقوم على مفهوم القرية البيئية. وبالتعاون مع شراكة الطاقة المستدامة للجميع، تهدف هذه الشراكة الجديدة إلى إطلاق الاستثمارات العامة والخاصة من أجل الحصول على الطاقة المستدامة والميسورة التكلفة لجميع الأشخاص في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل. ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من الشراكات الجديدة التي يمكن أن تدعم تدخلات أكثر جرأة تعزز مسارات الطاقة والتنمية المستدامة في منطقة الساحل.

17 - ويعالج برنامج الطاقة الشمسية من أجل الصحة أوجه عدم المساواة وأوجه الضعف في النظم الصحية في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الحالي، يفقر 59 في المائة من جميع المرافق الصحية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى إمكانية الحصول على خدمات موثوقة في مجال الطاقة، ويقدر التقييم الإطاري المتعدد المستويات الذي أجري مؤخرا في ستة بلدان أن حوالي 25 في المائة من المرافق الصحية تفقر إلى الطاقة بالكامل. وفي جميع أنحاء العالم، تموت أكثر من 289 000 امرأة كل عام بسبب مضاعفات مرتبطة بالحمل والولادة، وكان من الممكن تجنب الكثير من هذه الوفيات بتوفير إضاءة أفضل وخدمات طبية أخرى تعتمد على الكهرباء. ومنذ عام 2017، قدم البرنامج الإنمائي وشركاؤه الدعم إلى 15 بلدا⁽⁹⁾، من بينها 11 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لتزويد المرافق الصحية بأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وحتى الآن، أمكن توصيل أكثر من 1 000 مرفق صحي بخدمات الكهرباء النظيفة والميسورة التكلفة والموثوقة من خلال هذه المبادرة، مما يضمن استمرار الخدمات دون وقوع حالات انقطاع

(9) أنغولا، وأوغندا، وتشاد، وجنوب السودان، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وملاوي، وناميبيا، ونيبال، والهند، واليمن.

التيار الكهربائي التي تهدد الأرواح وحلول التخزين البارد للقاحات، بما في ذلك المرافق التي تأثرت سابقا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد مكن ذلك أيضا المرافق الصحية من خفض تكاليف الطاقة وإعادة استثمار هذه الأموال في الخدمات الصحية. ومن أجل توسيع نطاق العمل في المستقبل، يهدف البرنامج الإنمائي إلى تنفيذ نماذج مبتكرة للأعمال التجارية والتمويل كجزء من مبادرة الطاقة الشمسية من أجل الصحة، من قبيل تطوير نهج الطاقة باعتبارها خدمة، الذي يجري استكشافه حاليا في خمسة بلدان (زامبيا، وزمبابوي، وليبيريا، وملاي، وناميبيا).

18 - وكان الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الذي عُقد في 24 أيلول/سبتمبر 2021، أول تجمع عالمي بشأن الطاقة يعقد تحت رعاية الجمعية العامة منذ عام 1981. وقد مثل الحوار التزاما عالميا بحفز العمل التحولي من أجل ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 وتسريع عملية الانتقال في مجال الطاقة للوصول بالانبعثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. ومدير البرنامج هو الرئيس المشارك لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وقد شارك في رئاسة الحوار الرفيع المستوى. وتولى البرنامج الإنمائي، بوصفه أحد المشاركين في قيادة الفريق العامل للحوار المعني بالحصول على الطاقة، دورا قياديا في الجهود الرامية إلى تسريع العمل العالمي من أجل توفير الطاقة المستدامة للجميع.

19 - وحضر الحوار مشاركون من 109 بلدان، من بينهم 43 رئيس دولة و 39 من القيادات الأخرى في قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وقُدّم من أجل الحوار أكثر من 150 اتفاقا بشأن الطاقة من الحكومات الوطنية والمحلية، والأعمال التجارية، والمؤسسات، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب.

20 - والتزمت الحكومات الوطنية والقطاع الخاص بتقديم أكثر من 400 بليون دولار لتمويل الطاقة النظيفة، سواء من أجل توفير إمكانية الحصول على الطاقة أو للتحويل في مجال الطاقة؛ والشرارات، بما في ذلك من جانب المؤسسات والجمعيات الصناعية، تهدف إلى الاستفادة من التمويل الإضافي لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالحصول على الطاقة، التزمت الحكومات الوطنية بتوفير خدمات الكهرباء الموثوقة لأكثر من 166 مليون شخص في جميع أنحاء العالم؛ وتعهّدت الشركات الخاصة بالوصول إلى ما يزيد قليلا على 200 مليون شخص؛ ووعّدت المؤسسات وجمعيات الأعمال بالمضي في شراكات للوصول إلى مئات الملايين من الأشخاص الإضافيين.

21 - وقد أصدر الأمين العام في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 "خريطة الطريق العالمية للعمل المعجل فيما يتعلق بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ"، التي تحدد المعالم الحاسمة لما يحتاج العالم إلى تحقيقه من أجل بلوغ الغايات العالمية للطاقة النظيفة، بما يشمل الأولويات التالية:

- (أ) التوقف عن تشييد وبناء محطات جديدة لتوليد الطاقة بالفحم بعد عام 2021؛
- (ب) حصول 500 مليون شخص إضافي على الكهرباء وحصول بليون شخص إضافي على حلول طهي نظيفة بحلول عام 2025؛
- (ج) إعادة توجيه إعانات استهلاك الوقود الأحفوري نحو الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛
- (د) مضاعفة الاستثمارات السنوية في مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي لضمان زيادة قدرات الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي بنسبة 100 في المائة؛
- (هـ) توفير 30 مليون فرصة عمل في قطاع الطاقة المتجددة وقطاع كفاءة الطاقة.

رابعاً - النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقييم

22 - يرحب البرنامج الإنمائي بنتائج التقييم التي ستسترشد بها أعماله بشأن الطاقة المستدامة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، التي أقرت في أيلول/سبتمبر 2021، وبشأن إنشاء مركز جديد للطاقة المستدامة تابع للبرنامج الإنمائي.

23 - ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن خبرته في مجال الحصول على الطاقة وتحقيق تحول في مجال الطاقة تنطوي على سجل حافل بالنجاح، ليس في البرمجة فحسب، بل أيضاً في توفير القيادة الفكرية وتعزيز الحوار والعمل بشأن الطاقة على الساحة العالمية، بسبل من بينها الدور الذي يقوم به مدير البرنامج بصفته رئيساً مشاركاً لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ومؤخراً بصفته رئيساً مشاركاً للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. وكان الحوار الرفيع المستوى أول اجتماع من نوعه على هذا المستوى منذ 40 عاماً، مما أتاح فرصة لزيادة الوعي العالمي واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة كوسيلة لتحقيق أهداف متعددة واتفق باريس بشأن تغير المناخ.

24 - ويمثل مركز الطاقة المستدامة الجديد التابع للبرنامج الإنمائي (أو "مركز الطاقة" "Energy Hub") النهج المنهجي والبرنامجي للمنظمة في الاستجابة لجدول أعمال الطاقة وتغير المناخ. وسيُسخر مركز الطاقة الشبكات والخبرات والابتكارات لمساعدة 500 مليون شخص إضافي على الوصول والانتقال إلى الطاقة النظيفة والموثوقة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030، وسيُعطي الأولوية للبلدان والمناطق التي تعاني من أعلى مستويات الفقر في مجال الطاقة. وسيعمل مركز الطاقة مع الحكومات في البلدان المستفيدة من البرنامج في الوقت الذي تتعافى فيه من كوفيد-19 وتقوم بالبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل، وسيعمل مع المستثمرين لإطلاق وتسخير التمويل العام والخاص من أجل تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25 - ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 1 التي تدعو إلى "تفصيل نهجه الاستراتيجي والبرنامجي في مجال الطاقة في شكل خطة عمل تبين بوضوح الكيفية التي سيعمل بها الحكومات الوطنية لتحقيق غاياتها في إطار الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة". ويمثل مركز الطاقة المستدامة الذي أنشئ مؤخراً النهج المنهجي والبرنامجي للبرنامج الإنمائي في الاستجابة لجدول أعمال الطاقة وتغير المناخ في البلدان المستفيدة من البرنامج. ومركز الطاقة مصمم من أجل تسخير الشبكات والخبرات والابتكارات لمساعدة 500 مليون شخص إضافي على الوصول إلى الطاقة النظيفة والموثوقة والميسورة التكلفة والانتقال إليها بحلول عام 2030، وسيُعطي الأولوية للإجراءات المتخذة في البلدان والمناطق التي تعاني من أعلى مستويات الفقر في مجال الطاقة. وسيعمل مركز الطاقة مع الحكومات في البلدان المستفيدة من البرنامج في الوقت الذي تقوم فيه بالبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، ومع المستثمرين لإطلاق وتسخير التمويل العام والخاص من أجل تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترد تفاصيل الأهداف البرنامجية لمركز الطاقة، بما في ذلك هيكله التشغيلي ومبادراته الرئيسية الجديدة، في الفصل الخامس أدناه.

26 - يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 2 الداعية إلى "تحديث طرح القيمة التي يقدمها البرنامج فيما يتعلق بالحصول على الطاقة والانتقال إلى التكنولوجيات المنخفضة الكربون، مع توسيع دوره كجهة داعية لعقد الاجتماعات وعامل لتنفيذ مبادرات مشاريع الطاقة المعقدة التي تحتضن الابتكارات وتضع

سياسات مستدامة لصالح الفقراء في مجال الطاقة“. وسيركز دعم البرنامج الإنمائي للبلدان عن طريق مركز الطاقة على جميع البلدان، ولا سيما تلك الأكثر تخلفاً عن الركب فيما يتعلق بالحصول على الطاقة. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الرئيسيين في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، فضلاً عن شراكات جديدة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية (بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي)، والصناديق العالمية (مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ)، والقطاع الخاص، والمؤسسات (مؤسسة روكفلر)، وغيرها لتعزيز القدرات المحلية للاستجابة للاحتياجات العاجلة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة.

27 - ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية 3 التي تقضي بأن “تتضمن مبادرات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالحصول على الطاقة عناصر تصميم رسمية تستجيب لتجارب المستعملين والتجارب المحلية فيما يتعلق بمبادرات الطاقة، وينبغي للبرنامج أن يرصد الكيفية التي تؤدي بها خدمات الطاقة التي يقدمها إلى فوائد مستدامة ولصالح الفقراء“. وسيكون التزام البرنامج الإنمائي بزيادة فرص حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة معتمداً على شراكات معززة وموسعة في القطاعين العام والخاص، بما يشمل المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية، والأعمال الخيرية وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسيشمل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى البلدان عن طريق مركز الطاقة المستدامة منصة رقمية ستمكن من الرصد قرب الوقت الحقيقي لتقديم الطاقة وتتبع جودة الخدمات، فضلاً عن رصد آثار التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً والمتشابهة على مجالات من قبيل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

28 - ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 4 التي تنص على أنه “ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يثبت نفسه كقيادة فكرية عالمية في النهج المستدامة والمنحازة للفقراء في مجال الطاقة والتحوليات فيها، وأن يعتمد تغييراً تدريجياً في الطموح ويستهدف تقديم الدعم لأقل الاقتصادات نمواً والاقتصادات المتوسطة الدخل المعرضة بشدة لآثار الانتقال العالمي إلى الطاقة المنخفضة الكربون“. وسيستفيد البرنامج الإنمائي من خبرته ومعارفه الميدانية في دعم الحكومات من خلال تقديم نظرة كلية لخيارات وأطر السياسات من أجل المساعدة في توجيه عملية انتقال نظيفة وشاملة للجميع في مجال الطاقة والتحديد الكمي للفوائد والآثار. ويشمل ذلك فهم الآثار التوزيعية للإصلاحات السياسية، بما في ذلك الآثار المتصلة بإعانات الوقود الأحفوري وتسعير الكربون؛ والخيارات التي تحد من الآثار الضارة على الفئات الضعيفة؛ ودعم تطوير التنفيذ السياسي المنسق والذي يتسم بالتواصل الجيد، وذلك مع أعمال الدعوة والتوعية المستندة إلى الأدلة.

29 - ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 5 التي تنص على أنه “ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستعرض نهجه في دعم الحصول على الطاقة في بيئات الأزمات والبيئات الهشة وأن يضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية رسمية لتلبية الاحتياجات الفورية من الطاقة في إطار خطة أكثر شمولاً للتعاافي والتحول الأخضر“. وسيستفيد البرنامج الإنمائي من تجاربه وخبراته في بيئات النزاعات والبيئات الهشة من خلال مركز الطاقة. وسيكون عمل البرنامج الإنمائي في البيئات الهشة وبيئات الأزمات خاصاً بكل سياق بعينه، وسيجري ترتيب التدخلات على نحو كاف ومناسب لتكون تسلسلاتها وطبقاتها متماشية مع الجهود الإنمائية والإنسانية الأوسع نطاقاً.

30 - يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 6 الداعية إلى "تشجيع زيادة إدماج الاعتبارات الجنسانية والتوجيه الجنساني الأكثر استهدافاً في برامج في مجال الطاقة، والابتعاد عن افتراض أن المرأة ستستفيد تلقائياً بمجرد كونها مشمولة في مبادرات الطاقة". وقد أدرج البرنامج الإنمائي المنظور الجنساني كمؤشر رئيسي للأداء في مركز الطاقة المستدامة، من حيث القدرات الذاتية للمركز، وكذلك من حيث دعمه للأسر المعيشية التي تعيلها نساء والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي ترأسها نساء؛ وإمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم وسبل تنمية المهارات وفرص العمل في قطاع الطاقة النظيفة؛ والتأثيرات الإنمائية الأوسع نطاقاً التي تتحقق مع توفير الطاقة النظيفة، ويتمثل أبرزها في توفير حلول الطهي النظيف.

31 - يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 7 بشأن "رسم خريطة للأماكن التي يكون فيها حاجة للاستثمارات في مجال الطاقة، حسب المنطقة الإقليمية، من أجل وضع استراتيجية كلية للدعم تتفق مع أنسب نموذج للتمويل وأنسب استراتيجية لتعبئة الموارد في السياق المعني". والاستراتيجية المتبعة في إطار مركز الطاقة تتمثل في العمل مع أطر التمويل الوطنية المتكاملة للبلدان والمساهمات المحددة وطنياً كجزء من "استراتيجية دعم كلية". والحل الذي طرحه البرنامج الإنمائي هو تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة من خلال تقديم الدعم للبلدان في الحصول على رأس مال تجاري وفير ومنخفض التكلفة من خلال الإجراءات السياسية للحد من المخاطر. والموارد المالية المتاحة للطاقة النظيفة محدودة، في حين أن احتياجات الاستثمار هائلة. وهذه الموارد العامة يجب أن تحفز ضخ تدفقات مالية خاصة أكبر بكثير من أجل اعتماد الطاقة النظيفة على نطاق واسع. واعترافاً من البرنامج الإنمائي بأن الأهداف والسياسات والأنظمة الشفافة والواضحة والطويلة الأجل تعد أساسية بالنسبة للاستثمار في القطاع الخاص، واستناداً إلى خبرته وشراكاته وشبكته الميدانية، سيركز البرنامج الإنمائي على الإجراءات السياسية للحد من المخاطر من أجل دعم الحكومات في تصميم السياسات والأنظمة وتنفيذها وإنفاذها. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضاً مع الشركاء الماليين والوطنيين على بلورة إجراءات تكميلية للحد من المخاطر المالية وتقديم الحوافز المالية، من أجل تحقيق النهج العام الأكثر كفاءة من حيث التكلفة لجذب الاستثمارات.

خامساً - مستقبل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى جهود الطاقة المستدامة

32 - يقوم مركز الطاقة المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على طموحات والتزامات جريئة بتحقيق ما يلي:

- (أ) سد الفجوة في الحصول على الطاقة بحيث يتمكن المهمشون والمجتمعات المحلية من الحصول على الطاقة المستدامة والنظيفة وأن تتحقق لهم الكرامة والفرص التي يجلبها ذلك؛
- (ب) دفع الابتكار والمرونة في سلاسل قيمة الطاقة لتسريع الاستثمارات في الحصول على الطاقة في سياقات المناطق غير المتصلة بالشبكة والسيارات الهشة. ويشمل ذلك تطوير ونشر نماذج أعمال بديلة لدعم الحلول المتعلقة بالمناطق غير المتصلة بالشبكة؛
- (ج) تسريع عملية الانتقال في مجال الطاقة من الوقود الأحفوري من خلال تغييرات النظم التي تدعم التعافي الأخضر وتجمع بين أفضل الأفكار المستمدة من مجالات الحكومات والأعمال التجارية والتمويل.

33 - ويجمع مركز الطاقة بين جميع أجزاء البرنامج الإنمائي، بطريقة متكاملة، ويعمل عبر الأفرقة ويتخذ منظورا يقوم على النظم بأكملها في التصدي لتحديات الطاقة. وسيركز العمل في إطار مركز الطاقة على خطوط الخدمات الخمسة التالية:

(أ) الخدمات الاستشارية في مجال السياسات: تصميم سياسات ونظم فعالة لتمكين الاستثمار في الطاقة النظيفة؛

(ب) التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: تطوير ونشر أدوات رقمية لتعزيز قدرة الحكومات ومقترحي المشاريع على تخطيط الطاقة وإعداد المشاريع وتعبئة الاستثمار وتتبع النتائج؛

(ج) نماذج الأعمال المبتكرة والأدوات المالية: الخدمات الاستشارية لدعم هيكل نماذج الأعمال المبتكرة والأدوات المالية لتسريع الحصول على الطاقة والانتقال إلى الطاقة النظيفة؛

(د) النهج المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس: مساعدة العملاء على التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة وتحقيق أهداف اتفاق باريس وغايات تغير المناخ فيه من خلال تحقيق التكامل بين الأهداف والصلة بين الطاقة النظيفة والمياه والصحة والشؤون الجنسانية والفقر والزراعة، وما إلى ذلك؛

(هـ) القيادة والربط والتخطيط داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في مجال الطاقة: توفير منبر من أجل الربط بين أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين في قطاع الطاقة، بما في ذلك دور البرنامج الإنمائي في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، ومنهاج عمل الصحة والطاقة.

34 - ونظرا إلى أن الطاقة هي أحد الحلول الإنمائية الستة التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، فإن مركز الطاقة سيستغل مجموعة مبادرات الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة للمنظمة في أكثر من 100 بلد لزيادة الدعم المقدم إلى البلدان المستفيدة من البرنامج فيما يتعلق بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وستشمل الأولويات تسخير الروابط بين قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى، أو بلورة مبادرات هادفة من قبيل توسيع نطاق الدعم الذي سيقدمه البرنامج الإنمائي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مبادرة "النهوض من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية"، ضمن مبادرات أخرى.

35 - وسيستفيد البرنامج الإنمائي من خبرته ومعارفه الميدانية في دعم الحكومات من خلال تقديم نظرة كلية لخيارات وأطر السياسات من أجل المساعدة في توجيه عملية انتقال نظيفة وشاملة للجميع في مجال الطاقة والتحديد الكمي للفوائد والآثار. ويشمل ذلك فهم الآثار التوزيعية للإصلاحات السياسية، بما في ذلك الآثار المتصلة بإعانات الوقود الأحفوري وتسعير الكربون؛ والخيارات التي تحد من الآثار الضارة على الفئات الضعيفة؛ وتطوير التنفيذ السياساتي المنسق والذي يتسم بالتواصل الجيد، وذلك مع الاضطلاع بأعمال الدعوة والتوعية المستندة إلى الأدلة.

36 - وفيما يتعلق بالمشتريات، سينشر البرنامج الإنمائي قدراته التشغيلية الخاصة، بما في ذلك في المشتريات في مجال الطاقة، فضلا عن تعزيز نظم الرقابة الائتمانية. وسيتم إنشاء حلقة وصل واضحة للمساعدة على النهوض بعمليات الشراء المراعية للبيئة، لضمان تنفيذ المشاريع بأقل أثر بيئي ودعم تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية كبيرة في البلدان.

37 - وسيركز مركز الطاقة أيضا على "المراحل الأخيرة"، مما يضمن إعطاء الأولوية لمن هم أكثر تأخرا عن الركب. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الرئيسيين في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وفي شراكات جديدة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية (بنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي وغيرها)، والصناديق العالمية (الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية)، والقطاع الخاص، والمؤسسات (مؤسسة روكفلر)، ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز القدرات المحلية للاستجابة للاحتياجات العاجلة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة.

38 - فعلى سبيل المثال، سيعمل مركز الطاقة من خلال البرامج القائمة من قبيل برنامج الشبكات المصغرة في أفريقيا (الوارد وصفه في الفصل الثالث)، على الاستفادة من الشراكات القائمة والجديدة مع القطاع الخاص وتوسيعها. وسيتشارك مركز الطاقة مع شركات من قبيل مايكروسوفت لإنشاء منصة جديدة لاستخلاص أفكار من البيانات من أجل جمع البيانات وتحليلها والعرض المرئي لها واستخلاص الأفكار منها بهدف دعم الحكومات (لا سيما مع التعافي الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19). كما توفر الشراكة مع مايكروسوفت مجالا لإرساء بنية بيانات قوية وخطة عمل بشأن المناخ والطاقة والاستدامة البيئية، تتضمن بيانات لتعزيز الوصول إلى الطاقة في المناطق غير المتصلة بالشبكة.

39 - وفي الوقت نفسه، سيتولى مركز الطاقة الدور القيادي في العروض الرئيسية الجديدة التالية، بما في ذلك عملية إصلاح دعم الوقود الأحفوري التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، ومرافق التمويل وتسيير الكربون الجديدة.

40 - وتدعم مبادرة إصلاح دعم الوقود الأحفوري التي أطلقها البرنامج الإنمائي البلدان بمجموعة شاملة من الخدمات، جرى تطويرها وإطلاقها مؤخرا، لتمكينها من الانتقال من الوقود الأحفوري. وتدعم المبادرة كلا من العملاء الداخليين (ولا سيما المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى) والعملاء الخارجيين (وأهمهم الحكومات). وينصب التركيز على الوقود الأحفوري، إلا أنه يمكن توسيع نطاق العرض لدعم إصلاحات إعانات الكهرباء، التي قد تكون ذات أهمية لدى بعض البلدان. وقد أطلق هذا العرض الجديد إلى جانب حملة البرنامج الإنمائي المعنونة "لا تختاروا الانقراض" (Don't Choose Extinction)⁽¹⁰⁾ في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى جانب مختلف المنشورات والمنتجات الرئيسية⁽¹¹⁾.

(10) <https://dontchooseextinction.com/en/>

(11) تشمل المنتجات والعروض المقدمة في إطار مبادرة البرنامج الإنمائي لإصلاح إعانات الوقود الأحفوري ما يلي: '1' إصلاح إعانات الوقود الأحفوري: الدروس والفرص (Fossil Fuel Subsidy Reform: Lessons and Opportunities)، وهو منشور يقدم توصيات رئيسية في مجال السياسات العامة لتصميم وتنفيذ إصلاح الدعم بطريقة تدريجية لا تزيد من الفقر وتتسم بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، مستندا أفكارا من خمس دراسات حالة (إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وشيلي، وغانا، وفرنسا)؛ '2' دليل لتسيير الكربون وإصلاح إعانات الوقود الأحفوري: موجز لوضع السياسات (A Guide to Carbon Pricing and Fossil Fuel Subsidy Reform: A Summary for Policymakers)، يستكشف ويقارن مختلف أنواع أدوات السياسات التي يمكن أن تدعم البلدان في التصميم الاستراتيجي للنهج المتكاملة الرامية لتحقيق غايات خفض الانبعاثات والغايات الإنمائية الوطنية؛ '3' الاستخدامات البديلة لإعانات الوقود الأحفوري قبل الضرائب في السنة (Alternative Uses of Pre-Tax Fossil Fuel Subsidies Per Year)، ويقدم المنشور لمحة عامة قوية عن الوضع الراهن لإعانات الوقود الأحفوري، فضلا عن تحليل لكيفية إعادة استخدام المبلغ البالغ 423 بليون دولار الذي ينفق على إعانات الوقود الأحفوري من أجل الصالح الاجتماعي، والقضاء على الفقر المدقع، وتوفير دخل أساسي مؤقت، وتقديم التطعيمات لكل العالم؛ '4' نظام محاكاة لإصلاح إعانات الوقود الأحفوري من أجل السماح للمستخدمين باستكشاف الكيفية التي يمكن بها إصلاح دعم الوقود الأحفوري أن يتيح موارد لأولويات التنمية الأخرى.

41 - ومن المقرر إقامة مرافق تمويلية جديدة مع مختلف الشركاء الماليين. ولتحقيق النهج العام الأكثر كفاءة من حيث التكلفة في اجتذاب الاستثمارات، يعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الماليين والوطنيين على وضع إجراءات تكميلية للحد من المخاطر المالية وتقديم الحوافز المالية. فعلى سبيل المثال، من خلال شراكة البرنامج الإنمائي مع مصرف التنمية الكاريبي، فإن مشروع "تحقيق تحول في التمويل من أجل إطلاق العمل المناخي في منطقة البحر الكاريبي" الذي يجري تنفيذه في بليز وجامايكا وسانت لوسيا، ستتاح له خطوط ائتمان بشروط ميسرة لمصارف التنمية الوطنية من أجل الإقراض الفرعي للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم للاستثمار في العمل المناخي. ويدعم البرنامج الإنمائي صياغة البرنامج وسيدعم تنفيذ عنصر المساعدة التقنية.

42 - وسيدعم مرفق "مدفوعات الكربون من أجل التنمية" البلدان في تحقيق أهداف طموحة للمساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات الطويلة الأجل فيما يتعلق باتفاق باريس. ومن خلال هذا المرفق، يهدف البرنامج الإنمائي إلى تعزيز العمل المناخي الطموح مع التركيز على نهج التخفيف القائمة على الطاقة من خلال دعم البلدان المستفيدة من البرنامج في تنفيذ خططها المناخية، بما يتماشى مع اتفاق باريس. ومن خلال طريقة المدفوعات القائمة على الأداء، سيعمل المرفق على الحد من المخاطر ويحفز استثمارات القطاع الخاص في المشاريع التي تسهم مباشرة في المساهمات المشروطة المحددة وطنيا للبلدان. ومن خلال استهداف نهج مدفوع بالقطاع الخاص لتنفيذ هذه المساهمات، سيحفز البرنامج الإنمائي إحداث تغييرات دائمة في اقتصادات البلدان المستفيدة من البرنامج، وسيحفز التنمية المستدامة المنخفضة الكربون، بما يشمل إيجاد فرص العمل. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تدفع نمو السوق، مما يدعم التعافي الأخضر من أزمة كوفيد-19. وتشير البحوث التي أجريت مؤخرا إلى أن النتائج السريعة واستهداف أنواع المشاريع التي تحقق الأهداف المناخية والاقتصادية على حد سواء هما عنصران حاسمان لتحقيق التعافي الاقتصادي الأخضر. وقد صمم هذا المرفق للقيام بذلك بالضبط: تحقيق آثار مناخية واجتماعية بسرعة وعلى نطاق واسع.

43 - وأخيرا، سيستغل البرنامج الإنمائي تجاربه وخبراته في بيانات النزاعات والبيئات الهشة لضمان أن يكون الدعم المقدم من خلال مركز الطاقة محددا حسب السياق وأن يجري ترتيب التدخلات على نحو كاف ومناسب لتكون تسلسلاتها وطبقاتها متماشية مع الجهود الإنمائية والإنسانية الأوسع نطاقا. وعلاوة على ذلك، أدرج البرنامج الإنمائي مسألة الاعتبارات الجنسانية باعتبارها مؤشر أداء أساسي لمركز الطاقة بغية ضمان تتبع المؤشرات والآثار الجنسانية (من قبيل التعليم، وإيجاد فرص العمل، وتحسين مهارات النساء والفتيات، والآثار الإنمائية الأوسع نطاقا الناجمة عن الاستثمارات في الطاقة النظيفة).

توصيات التقييم الرئيسية ورد الإدارة

التوصية 1 - ينبغي للبرنامج الإنمائي تفصيل نهجه الاستراتيجي والبرنامجي في مجال الطاقة في شكل خطة عمل تبين بوضوح الكيفية التي سيدعم بها الحكومات الوطنية لتحقيق غاياتها في إطار الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

1 - ينبغي أن تركز الخطة على ضمان أن تؤدي مبادرات الطاقة التي يجري إطلاقها على مدى السنوات الثماني المقبلة إلى نتائج مستدامة، من خلال المسؤولية الوطنية، وإلى تحسين الصلة بين المشورة المقدمة في المراحل الأولية والفرص المتاحة في المراحل النهائية، وإلى نماذج جديدة من المشاركة المتسقة مع الكيانات العامة والخاصة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحافظ على تركيزه على خصوصية السياق ولكن مع تقديم المزيد من التوجيهات والأدوات التي تسمح للمكاتب القطرية بما يلي: (أ) تصميم مبادرات تعالج بشكل منهجي عوامل التمكين لتوسيع نطاق مبادرات الطاقة والحوافز التي تحول دون ذلك؛ (ب) بناء مجموعات للمشاريع تضع تسلسلات لهذه الأنشطة على مدى الأطر الزمنية التي تصل فيها قطاعات الطاقة وأسواقها عادة إلى درجة الجاهزية اللازمة لاعتماد السياسات والتكنولوجيات على نطاق أوسع.

2 - وتشمل المجالات التي تستحق مزيداً من الاهتمام ما يلي: (أ) تعزيز نماذج استيعاب تكنولوجيا ونظم الطاقة في المناطق الجغرافية التي من غير المرجح أن تصل إليها شبكة الطاقة في السنوات الثلاث أو الخمس القادمة؛ (ب) إمكانية الاستفادة من مشتريات البرنامج الإنمائي في مجال الطاقة؛ (ج) التخفيف من أثر تغير المناخ على إنتاج الطاقة المتجددة والهياكل الأساسية لها؛ (د) موقف البرنامج الإنمائي من رقمنة خدمات الطاقة ومشاركته في ذلك. وينبغي لخطة العمل أن تميز بوضوح البرنامج الإنمائي عن الجهات الفاعلة الأخرى، وأن تبين بالتفصيل صيغة محدثة لطرحه للقيمة التي يقدمها واستراتيجية الشراكة اللاحقة. وستكون هناك حاجة إلى موظفين إضافيين يتمتعون بخبرات ومهارات عميقة في قطاع الطاقة على الصعيدين الإقليمي والقطري.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 1 تماماً.

ويمثل مركز الطاقة المستدامة الذي أنشئ مؤخراً (والذي يشار إليه باسم "مركز الطاقة" (Energy Hub) في هذا الرد الصادر عن الإدارة) النهج المنهجي والبرنامجي للبرنامج الإنمائي للاستجابة لجدول أعمال الطاقة وتغير المناخ في البلدان المستفيدة من البرنامج. ومركز الطاقة مصمم من أجل تسخير الشبكات والخبرات والابتكارات لمساعدة 500 مليون شخص إضافي على الوصول إلى الطاقة النظيفة والموثوقة والميسورة التكلفة والانتقال إليها بحلول عام 2030، وسيغطي الأولوية للإجراءات المتخذة في البلدان والمناطق التي تعاني من أعلى مستويات الفقر في مجال الطاقة. وسيعمل مركز الطاقة مع الحكومات في البلدان المستفيدة من البرنامج في الوقت الذي تقوم فيه بالبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، ومع المستثمرين، لإطلاق وتسخير التمويل العام والخاص من أجل تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، سيساعد المركز شركاء البرنامج الإنمائي على القيام بثلاثة أمور:

- 1 - سد الفجوة في الحصول على الطاقة بحيث يتمكن الأشخاص المهمشون والمجتمعات المحلية من الحصول على الطاقة المستدامة والنظيفة وأن تتحقق لهم الكرامة والفرص التي يجلبها ذلك؛
- 2 - دفع الابتكار في سلاسل قيمة الطاقة لتسريع الاستثمارات في الحصول على الطاقة في سياقات المناطق غير المتصلة بالشبكة والسياقات الهشة. ويشمل ذلك تطوير ونشر نماذج أعمال بديلة لدعم الحلول المتعلقة بالمناطق غير المتصلة بالشبكة؛
- 3 - تسريع عملية الانتقال في مجال الطاقة من الوقود الأحفوري من خلال تغييرات النظم التي تدعم التعافي الأخضر وتجمع بين أفضل الأفكار المستمدة من مجالات الحكومات والأعمال التجارية والتمويل.

ونظرا إلى أن الطاقة هي أحد الحلول الإنمائية الستة التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي للخطة الاستراتيجية، فإن مركز الطاقة سيستغل المجموعة المتنوعة لمبادرات الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة للمنظمة في أكثر من 100 بلد لزيادة الدعم المقدم إلى البلدان المستفيدة من البرنامج بشأن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة - في عقد العمل هذا. وسيعمل البرنامج الإنمائي في شراكات بما في ذلك داخل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، لنشر قدراته التشغيلية الخاصة بما في ذلك بشأن المشتريات في مجال الطاقة، فضلا عن تعزيز نظم الرقابة الائتمانية. وسيتم إنشاء حلقة وصل واضحة للمساعدة على النهوض بعمليات الشراء المراعية للبيئة، لضمان تنفيذ المشاريع بأقل أثر بيئي ودعم تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية كبيرة في البلدان.

الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدة أو الوحدات المسؤولة	المتابعة
1-1 وضع استراتيجية وخطة عمل عالمية لمركز الطاقة المستدامة التابع للبرنامج الإنمائي	كانون الأول/ديسمبر 2021	مكتب السياسات ودعم البرامج المكاتب الإقليمية	التعليقات
2-1 تطوير استراتيجية الشراكة والمشاركة لمركز الطاقة المستدامة	آذار/مارس 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج المكاتب الإقليمية	التعليقات
3-1 تصميم ونشر نماذج وشراكات أعمال جديدة في نشر الطاقة النظيفة في سياقات المناطق غير المتصلة بالشبكة	كانون الأول/ديسمبر 2025	المكاتب القطرية بدعم من مكتب السياسات ودعم البرامج	التعليقات
4-1 إدماج ممارسات الشراء المستدام أثناء تصميم المشاريع وتنفيذها عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز نماذج استيعاب تكنولوجيا ونظم الطاقة في المناطق الجغرافية التي من غير المرجح أن تصل إليها شبكة الطاقة في السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة؛ (ب) الاستفادة من مشتريات البرنامج الإنمائي في مجال الطاقة؛ (ج) التوسع في النهج الرامية إلى التخفيف من أثر تغير المناخ على إنتاج الطاقة المتجددة وتوضيحها من خلال تقديم توجيهات.	كانون الأول/ديسمبر 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج مكتب الخدمات الإدارية	التعليقات
التوصية 2 - ينبغي للبرنامج الإنمائي تحديث طرح القيمة التي يقدمها البرنامج فيما يتعلق بالحصول على الطاقة والانتقال إلى التكنولوجيات المنخفضة الكربون، مع توسيع دوره كجهة داعية لعقد للاجتماعات وعامل لتنفيذ مبادرات مشاريع الطاقة المعقدة التي تحتضن الابتكارات وتضع سياسات مستدامة لصالح الفقراء في مجال الطاقة. ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد بشكل منهجي السياقات المتخلفة في التنمية والبلدان التي ستستفيد من قدرته كميسر، وأن يعمل فيما بين جميع الحكومات والشركاء المانحين والقطاع الخاص والكيانات دون الوطنية. وينبغي للبرنامج الإنمائي، في إطار هذا الدور باعتباره ميسرا، أن يدعم الحكومات في وضع خطط لإزالة الحواجز الطويلة الأجل وللاستثمار وتنمية القدرات، بهدف إحداث تحولات بعيدة المدى في قطاع الطاقة. وينبغي أن يشجع البرنامج الإنمائي على "تحقيق قفزات" نحو تدابير أكثر تقدما للوصول للطاقة ولكفاءة الطاقة، وتحسين وتقديم المساهمات المحددة وطنيا، ومساعدة الحكومات على الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة وترجمتها إلى مشاريع في المرحلة النهائية.			

وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يركز اهتماما أكبر على عمله في تقديم المشورة بشأن وضع السياسات، ولا سيما السياسات الاقتصادية التي تؤثر على تكلفة مصادر الطاقة المتجددة وقابليتها للتسويق، والتقييم والأنظمة التي تكفل استفادة الفئات الأكثر تخلفا عن الركب من زيادة الاستثمارات في مجال الطاقة. وينبغي للمنظمة، لكي تفعل ذلك، أن تنظر في أن تقوم بنفسها بإعداد أدوات للحد من المخاطر بعد إجراء التحليلات أو أن تشكل شراكات أوثق مع المنظمات التي تقدم هذه الآليات (انظر أيضا التوصية 7).

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 2 تماما.

سيركز دعم البرنامج الإنمائي للبلدان عن طريق مركز الطاقة المستدامة على جميع البلدان، ولا سيما تلك الأكثر تخلفا عن الركب فيما يتعلق بالحصول على الطاقة. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الرئيسيين في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، فضلا عن شراكات جديدة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية (بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي)، والصناديق العالمية (الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية)، والقطاع الخاص، والمؤسسات (مؤسسة روكفلر)، وغيرها لتعزيز القدرات المحلية للاستجابة للاحتياجات العاجلة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة.

مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	كانون الأول/ديسمبر 2022	1-2 رسم خريطة للثغرات في الوصول إلى الطاقة على المستوى المحلي/المجتمعي من خلال جمع البيانات الجغرافية المكانية وجمع البيانات على أرض الواقع بالشراكة مع كبار مقدمي التكنولوجيا وأصحاب المصلحة الآخرين (مثل الوكالات الدولية وشركات المرافق والمؤسسات المالية والأعمال الخيرية وغيرها)
المكاتب القطرية بدعم من مكتب السياسات ودعم البرامج	كانون الأول/ديسمبر 2025	2-2 بناء قدرات حكومية لجمع وتحليل البيانات من أجل توسيع نطاق توفير سبل الحصول على الطاقة والوصول إلى المستخدمين في المراحل الأخيرة فيما لا يقل عن 30 بلدا من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الأخرى
مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتنسيق مع المكاتب القطرية	كانون الأول/ديسمبر 2025	2-3 الحد من مخاطر استخدام حلول الطاقة الصغيرة النطاق والمتعلقة بالمناطق غير المتصلة بالشبكة من أجل توسيع نطاق الوصول ليشمل المجتمعات المحلية النائية/الريفية، وذلك مثلا من خلال توفير معايير الجودة للحلول المستدامة المتعلقة بالمناطق غير المتصلة بالشبكة (شهادة الطاقة المتجددة الموزعة، والاستثمارات الرأسمالية التي تتطوي على شريحة خسائر أولى، والتأمين وغير ذلك من أدوات وآليات الإجراءات

السياساتية للحد من المخاطر) فيما لا يقل عن 30 بلدا من أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان المستفيدة من البرنامج

4-2 العمل مع الشركاء الرئيسيين في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ومع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية (بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي)، والصناديق العالمية (الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية)، والقطاع الخاص، والمؤسسات (مؤسسة روكفلر)، وغيرها لتعزيز القدرات المحلية للاستجابة للاحتياجات العاجلة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة

التوصية 3 - ينبغي أن تتضمن مبادرات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالحصول على الطاقة عناصر تصميم رسمية تستجيب لتجارب المستعملين والتجارب المحلية فيما يتعلق بمبادرات الطاقة، وينبغي للبرنامج أن يرصد الكيفية التي تؤدي بها خدمات الطاقة التي يقدمها إلى فوائد مستدامة ولصالح للفقراء .

إن التزام البرنامج الإنمائي بزيادة فرص حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة التزام جريء ومثير للتحدي. وسيطلب تحقيقه اتخاذ خطوات عملية تركز على تفضيلات التكنولوجيا، ونماذج التكلفة والدفع، وسلاسل القيمة المحلية، والاستخدام الإنتاجي، ونماذج الملكية والصيانة. وينبغي للبرنامج الإنمائي، لدى وضع عنصر التصميم هذا، أن يدمج منظورات الأسر المعيشية والأعمال التجارية المحلية والمرافق والكيانات دون الوطنية، التي تعتبر أساسية لنجاح واستدامة مبادرات الطاقة. وينبغي أن يؤدي التقييم إلى تحسين تقديم الطاقة، وهو ما ينبغي رصده على مدار المشروع وما بعده باستخدام أداة لتسجيل تجارب المستخدمين والإشارات الرئيسية إلى جودة الخدمة. وينبغي أن يستند تحسين خدمات الطاقة وفوائد التنمية إلى تقييمات الأثر التي أشير فيها إلى أن مشاريع البرنامج الإنمائي توفر خدمات للطاقة تتسم بقدر أكبر من الشمول.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 3 تماما.

سيكون التزام البرنامج الإنمائي بزيادة فرص حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة معتمدا على شراكات معززة وموسعة في القطاعين العام والخاص، بما يشمل المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية، والأعمال الخيرية وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسيشمل الدعم المقدم إلى البلدان عن طريق مركز الطاقة المستدامة منصة رقمية ستتمكن من الرصد قرب الوقت الحقيقي لتقديم الطاقة وتتبع جودة الخدمات، فضلا عن رصد آثار التنمية المستدامة الأوسع نطاقا والمتربطة على مجالات من قبيل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

1-3	نشر البيانات وأدوات التخطيط الرقمي للوقوف على فرص الاستخدام الإنتاجي على الصعيدين دون الوطني والمحلي (بما في ذلك على نطاق القرية)	كانون الأول/ديسمبر 2023	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتنسيق مع المكاتب القطرية
2-3	تحديد ونشر آليات لتحفيز المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الطاقة المتجددة الموزعة/العامة في نطاق المناطق غير المتصلة بالشبكة وعبر سلسلة قيمة الطاقة (على سبيل المثال، لدعم التخزين البارد أو قطاعات الزراعة والغذاء والمياه)	كانون الأول/ديسمبر 2023	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتنسيق مع المكاتب القطرية
3-3	نشر منصة رقمية لتسجيل عمليات توفير توصيل الطاقة وتأثيرات ذلك	كانون الأول/ديسمبر 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتنسيق مع المكاتب القطرية

التوصية 4 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يثبت نفسه كقيادة فكرية عالمية في النهج المستدامة والمنحازة للفقراء في مجال الطاقة والتحوليات فيها، وأن يعتمد تغييرا تدريجيا في الطموح ويستهدف تقديم الدعم لأقل الاقتصادات نموا والاقتصادات المتوسطة الدخل المعرضة بشدة لآثار الانتقال العالمي إلى الطاقة المنخفضة الكربون.

1 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز دوره الاستشاري للحكومات من خلال تقديم توجيهات تشجع على الإسراع في استهلاك الطاقة النظيفة والتخلي عن المصادر غير النظيفة، مع الاستناد إلى أساس منطقي يتعلق بالإمكانية الوطنية للتعرض للخطر بقدر الاستناد إلى المساهمة في تغير المناخ أو في قدرات الطاقة. ولهذا، فإن دعم استراتيجيات الطاقة المقدم من البرنامج الإنمائي إلى البلدان سيحتاج إلى منظور واسع يأخذ في الاعتبار الاقتصاد الأوسع نطاقا، بما في ذلك التحولات في مجال الطاقة داخل القطاعات الرئيسية، وإيجاد فرص العمل/احتياجات الاستبدال، والآثار المحتملة على الفئات الضعيفة بوجه خاص، والمخاطر التي تتعرض لها المصالح المكتسبة والمخاطر التي تشكلها هذه المصالح. وينبغي أن يعتمد هذا الدور على مواطن القوة التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة والحد من الفقر، إلى جانب خبرته في مجال الطاقة.

2 - ونظرا للطابع الذي تتسم به سياسة الطاقة العالمية وقرارات الاستثمار من حيث كونها نتجة من القمة إلى القاعدة، ينبغي أن يكون للتجربة الميدانية للبرنامج الإنمائي دور هام في دفع الاستجابات الملائمة للتحولات المعقدة المشهودة حاليا في مجال الطاقة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يبني على معارفه داخل البلدان لضمان إدراج منظورات الفئات الأشد فقرا والأكثر تضررا عن الركب ضمن جداول الأعمال العالمية والوطنية للانتقال في مجال الطاقة. وهذا يتطلب الاستثمار في توليد المعارف من القاعدة إلى القمة.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 4 تماما.

سيستفيد البرنامج الإنمائي من خبرته ومعارفه الميدانية في دعم الحكومات من خلال تقديم نظرة كلية لخيارات وأطر السياسات من أجل المساعدة في توجيه عملية انتقال نظيفة وشاملة للجميع في مجال الطاقة والتحديد الكمي للفوائد والآثار. ويشمل ذلك فهم الآثار التوزيعية للإصلاحات السياسية، بما في ذلك الآثار المتصلة بإعانات الوقود الأحفوري وتسعير الكربون، والخيارات التي تحد من الآثار الضارة على الفئات الضعيفة؛ ودعم تطوير التنفيذ السياساتي المنسق والذي يتسم بالتواصل الجيد، وذلك مع أعمال الدعوة والتوعية المستندة إلى الأدلة.

1-4	بدء تنفيذ الدليل الخاص بإصلاح الوقود الأحفوري وتسعير الكربون	كانون الأول/ديسمبر 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج
2-4	إجراء دورات تدريبية وعمليات دعوة مستمرة لبناء قدرات الحكومات على تنفيذ الإصلاحات والتغلب على الحواجز العامة/السياسية	كانون الأول/ديسمبر 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج المكاتب القطرية
3-4	دعم تطوير مبادرات ومنصات للاتصال والتوعية على المستوى القطري	كانون الأول/ديسمبر 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج مكتب العلاقات الخارجية والتوعية
التوصية 5 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستعرض نهجه في دعم الحصول على الطاقة في بيئات الأزمات والبيئات الهشة وأن يضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية رسمية لتلبية الاحتياجات الفورية من الطاقة في إطار خطة أكثر شمولاً للتعاافي والتحول الأخضر. 1 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يصمم خطة عمل محددة بشأن كيفية دعمه للتدخلات في مجال الطاقة قبل أي استجابة للأزمات وأثناءها وبعدها، وأن يهدف حيثما أمكن إلى ضمان أن تؤدي التدخلات إلى توسيع القدرات المحلية فيما يتعلق باعتماد وإدارة مصادر أنظف للطاقة. وينبغي أن يستند البرنامج الإنمائي إلى خبرة البلدان والمكاتب التي تعمل في هذه السياقات وأن يدمج بحثاً أوسع ودراسات حالة متعمقة عن سياقات الطاقة الوطنية/عبر الوطنية. وينبغي أن يكون الهدف هو زيادة تطبيق نُهج التدخلات الأكثر تقدماً على الصعيد القطري مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للاستجابة للاختلافات في السياق. 2 - وينبغي للبرنامج الإنمائي، لدى وضع خطة العمل هذه، أن ينظر فيما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى نماذج الحوكمة الرشيدة لمبادرات الطاقة وإدارة الموارد الطبيعية؛ (ب) إمكانية دعم سلاسل الإمداد المحلية من خلال عمليات الشراء المتعلقة بالطاقة وبناء القدرات؛ (ج) إعداد نماذج لتوسيع نطاق التركيز على مصادر الطاقة المتجددة وتدابير الكفاءة أثناء إعادة تأهيل محطات توليد الطاقة. رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 5 تماماً. سيستغل البرنامج الإنمائي تجاربه وخبراته في بيئات النزاعات والبيئات الهشة لضمان أن يكون الدعم الذي يقدمه من خلال مركز الطاقة المستدامة محددًا حسب السياق وأن يجري ترتيب التدخلات على نحو كاف ومناسب لتكون تسلسلاتها وطبقاتها متماشية مع الجهود الإنمائية والإنسانية الأوسع نطاقاً.			
1-5	وضع خطة عمل لسد الفجوة في الحصول على الطاقة في سياقات الأزمات والسياقات الهشة	كانون الأول/ديسمبر 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج، ومكتب إدارة الأزمات، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية
2-5	دعم الحكومات في وضع خرائط طريق وطنية للحصول على الطاقة وتحقيق تحول في مجال الطاقة تتماشى مع جهود الإنعاش، بما في ذلك دمج الحصول على الطاقة وتحقيق تحول في مجال الطاقة ضمن عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث	كانون الأول/ديسمبر 2025	المكاتب القطرية بدعم من مكتب السياسات ودعم البرامج

المكاتب القطرية المكاتب الإقليمية مكتب السياسات ودعم البرامج	كانون الأول/ديسمبر 2025	3-5 تحديد ونشر أمثلة/دراسات حالة عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في المجتمعات المحلية الفقيرة والمتأثرة بالأزمات (مثل الحلول اللامركزية للطاقة الشمسية في اليمن والسودان؛ والطاقة من أجل التعافي من الأزمات في لبنان؛ والانتقال في مجال الطاقة في الدول الرئيسية المصدرة للنفط والدول الهشة)
مكتب السياسات ودعم البرامج مكتب إدارة الأزمات	كانون الأول/ديسمبر 2025	4-5 وضع/تحديث المبادئ التوجيهية التشغيلية والدروس المستفادة لإدارة تحديات الطاقة في بيئات النزاعات أو البيئات الهشة
التوصية 6 - ينبغي للبرنامج الإنمائي تشجيع زيادة إدماج الاعتبارات الجنسانية والتوجيه الجنساني الأكثر استهدافا في برامجها في مجال الطاقة، والابتعاد عن افتراض أن المرأة ستستفيد تلقائيا بمجرد كونها مشمولة في مبادرات الطاقة.		
1 - يلزم إيلاء الاهتمام المناسب من أجل المضي إلى ما هو أبعد من مجرد السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين وزيادة المشاركة، بهدف الوصول إلى المستوى التالي من البرامج التي تتناول أيضا المعايير الاجتماعية التي تمنع المرأة من أن تستفيد استفادة كاملة ومتساوية من تحسين النتائج المتعلقة بالطاقة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمل على تحويل فرص الحصول على الطاقة إلى تغييرات حقيقية في الوضع الاقتصادي للمرأة، وذلك من خلال النظر على نحو كاف، وإلى أقصى حد ممكن، في المعايير والعقبات الاجتماعية المرتبطة بذلك التي تحد من سبل معيشة المرأة وتحكمها في جوانبها المالية وتمنعها من الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها تحسين فرص الحصول على الطاقة المأمونة والنظيفة.		
2 - ورغم أنه من المطلوب اتباع استراتيجيات تدخل شديدة الاختلاف لدعم الرجال والنساء من مختلف الأعمار والقدرات، الذين يعيشون في بيئات مختلفة، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يزيد مستوى التشاور مع المستخدمين وأن يكفل أن يقوم بهذه المشاورات أخصائيون لديهم فهم للجوانب الجنسانية. وسيطلب ذلك توجيهها بشأن الخطوات الدنيا اللازمة في كل عملية من عمليات صياغة وتنفيذ المشاريع، من أجل الاعتراف بمنظورات الرجل والمرأة، وتوفير دوافع للتغلب على المقاومة ومواجهة الافتراضات الخاطئة بأن الناس يستفيدون تلقائيا من مشاركتهم في مشروع للطاقة أو داخل مرفق جرى تحسين الإمدادات الكهربائية له.		
رد الإدارة:		
يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 6 تماما.		
أدرج البرنامج الإنمائي المنظور الجنساني كمؤشر رئيسي للأداء في مركز الطاقة المستدامة، من حيث القدرات الذاتية للمركز، وكذلك من حيث دعمه للأسر المعيشية التي تعيلها نساء والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي ترأسها نساء؛ وإمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم وسبل تنمية المهارات وفرص العمل في قطاع الطاقة النظيفة؛ والتأثيرات الإنمائية الأوسع نطاقا التي تتحقق مع توفير الطاقة النظيفة، ويتمثل أبرزها في توفير حلول الطهي النظيف.		
مكتب السياسات ودعم البرامج، بإسهامات من المكاتب القطرية	كانون الأول/ديسمبر 2023	1-6 وضع إرشادات لدعم إدماج الاعتبارات والأهداف الجنسانية في صياغة مشاريع الطاقة وخطط/استراتيجيات الطاقة الوطنية

مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	كانون الأول/ديسمبر 2025	6-2 في إطار الشراكة مع خبراء داخليين وخارجيين في قضايا المساواة بين الجنسين، إجراء مشاورات على الصعيد القطري، والقيام بإجراءات لبناء القدرات لضمان فهم أكبر للجوانب الجنسانية في برامج الطاقة
مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	كانون الأول/ديسمبر 2025	6-3 إدراج نقاط بيانات خاصة بالجوانب الجنسانية في منصة "Data Futures" التابعة للبرنامج الإنمائي لتتبع الصلات بين الحصول على الطاقة وتحسين السلامة والفرص الاقتصادية
مكتب السياسات ودعم البرامج	كانون الأول/ديسمبر 2025	6-4 ضمان مراعاة المنظور الجنساني بطريقة متكاملة في جميع المشاريع المنشورة والمدعومة في إطار مركز الطاقة المستدامة
التوصية 7 - ينبغي للبرنامج الإنمائي رسم خريطة للأماكن التي يكون فيها حاجة للاستثمارات في مجال الطاقة، حسب المنطقة الإقليمية، من أجل وضع استراتيجية كلية للدعم تتفق مع أنسب نموذج للتمويل وأنسب استراتيجية لتعبئة الموارد في السياق المعني.		
ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد الفرص في المجالات التي تكون فيها الحكومات متقبلة لطرائق تمويل جديدة للحصول على الطاقة وتحقيق تحول في مجال الطاقة، وأن يسعى إلى توسيع نطاق المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوطنية لمساعدة هذه البلدان على تحقيق أهدافها. وينبغي للبرنامج الإنمائي، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، أن يصنف السياقات على امتداد مقياس للجاهزية فيما يتعلق بالاستثمار وأن يحدد أين وكيف يمكن أن يساعد في إرساء أسس الحوكمة من أجل زيادة الاستثمار. وينبغي للبرنامج الإنمائي، في الاضطلاع بهذا الدور، أن يشدد على مسائل الفقر والاستخدام الإنتاجي والحصول على الطاقة على قدم المساواة لضمان ألا تؤدي الاستثمارات الناجحة إلى تعميق عدم المساواة. وحيثما لا يكون تمويل الاستثمار ممكناً، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعمل على توسيع خيارات التمويل من خلال قنوات أخرى من قبيل الصناديق الرأسمالية والجهات المانحة الأخرى وسنداته الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.		
رد الإدارة:		
يقبل البرنامج الإنمائي التوصية 7 تماماً.		
الاستراتيجية المتبعة في إطار مركز الطاقة المستدامة تتمثل في العمل مع أطر التمويل الوطنية المتكاملة للبلدان والمساهمات المحددة وطنياً كجزء من "استراتيجية دعم كلية". والحل الذي طرحه البرنامج الإنمائي هو تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة من خلال تقديم الدعم للبلدان في الحصول على رأس مال تجاري وفير ومنخفض التكلفة من خلال الإجراءات السياسية للحد من المخاطر. والموارد المالية المتاحة للطاقة النظيفة محدودة، في حين أن احتياجات الاستثمار هائلة. وهذه الموارد العامة يجب أن تحفز ضخ تدفقات مالية خاصة أكبر بكثير من أجل اعتماد الطاقة النظيفة على نطاق واسع. واعترافاً من البرنامج الإنمائي بأن الأهداف والسياسات والأنظمة الشفافة والواضحة والطويلة الأجل تعد أساسية بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص، واستناداً إلى خبرته وشراكاته وشبكته الميدانية، يركز البرنامج الإنمائي على الإجراءات السياسية للحد من المخاطر من أجل دعم الحكومات في تصميم السياسات والأنظمة وتنفيذها وإنفاذها. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضاً مع الشركاء الماليين والوطنيين على الإجراءات المالية التكميلية للحد من المخاطر والحوافز المالية لتحقيق النهج العام الأكثر كفاءة من حيث التكلفة لجذب الاستثمارات.		

مكتب السياسات ودعم البرامج	كانون الأول/ديسمبر 2025	1-7 تطوير مجموعة من الأدوات الموحدة لتحليل العمل في مجال الحد من المخاطر بعد، وتنظيمها في مجموعات عناصر، ورفع مستواها
المكاتب القطرية بدعم من مكتب السياسات ودعم البرامج	كانون الأول/ديسمبر 2025	2-7 بناء مجموعة من المشاريع الجاهزة للاستثمار بالتعاون مع الشركاء المؤسسيين الماليين الرئيسيين
مكتب السياسات ودعم البرامج المكاتب الإقليمية	كانون الأول/ديسمبر 2022	3-7 إطلاق "تحدي الابتكار في الوصول إلى الطاقة" للمساهمة في إطلاق نماذج أعمال جديدة لحلول الطاقة المتجددة الموزعة